المطلع باعتراضات المميعة ونقضها

كتابة أحمد بن زبرس

تقريظ الشيخ عبدالكريم بن قاسم الدولة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه أما بعد: فقد قرأت بعض لاخينا احمد المرتضى بن بر في الرد على بعض شبهات المميعة وهو كلام في مجمله جيد يعالج وضع هذه الشبه ويردها بالكلمه الطيبه والحكمه والموعظه الحسنه وهذا هو دأب المنصفين في الرد على أهل الباطل بما يعيدهم إلى الحق ويرغبهم فيه وهم حريصون على إظهار الحق مع الرحمه بالخلق ونوصي اخانا أحمدا بالاستمرار في طلب العلم والاستفاده من كتب اهل العلم وشروحاتهم والرفق واللين بمن حوله وأن يعتصم بالله سبحانه وتعالى ويستعيذ به من سوء الفتن فإن المسلم لا يأمن على نفسه من تغيرات الاحوال وتقلبات القلوب والمعصوم من عصمه الله سبحانه وتعالى ونسال الله عز وجل أن يعيذنا والمسلمين من شر الفتن ما ظهر منها وما بطن والحمد لله رب العالمين.

أبو رافع عبدالكريم بن قاسم الدوله
التاسع والعشرين من شهر الله ربيع الاولى
لعام ١٤٤٦ هجريه

المقدمة

أردنا أولا أن نزيد في كلام الشيخ عبدالكريم بن قاسم الدولة: «فإن المسلم لا يأمن على نفسه من تغيرات الأحوال وتقلبات القلوب والمعصوم من عصمه الله سبحانه وتعالى»، قلت وصدق الشيخ فكم من عالمٍ رأينا وهو إما ارتد أو ضل ضلالا، فعبد الله القصيمي مثلًا، كان يكتب ردوداً على أهل الباطل والمحاربين للدعوة إلى التوحيد، وكان يدافع عن شيخٍ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي الذي نفع الله به كثيراً، إلا أنه ارتد، وعلماءِ السلفية رحمهم الله تعالى كفّروه، فالحاصل أنه لا يأمن أحدٌ عِلِي نفسه من تغيرات الأحوال، وقد قال السلف: «الحي لا تُؤمن عليه الفتنة»، قلنا فلقد كتبنا الرسالة بحمد الله لما رأينا إخواننا الذين يظهرون السنة يناقضون منهج السلف الصحيح ويتبعون التمييع وأهله، فأهل التمييع تراهم كيف يعذرون ويدافعون ويتكلمون ويعتقدون، وقد حاولوا غاية المحاولة لإسقاط أصوات أهل الصدق الذين يتكلمون بالأدلة وهم الذين يقولون بالدليل، عكسٍ ما يصنعه المميعة في أنفسهم وفيمن يتبعهم، فلا ترى أبدًا مميعاً يقيم لرأيه حجة أو دليلا، بل يأتي بشبهات فقط، فأردنا أن نوضح هذه الأمور وأن نرد شبهاتهم هذه التي يركض بها هؤلاء أشد الركض

أحمد بن بر
١٤٤٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف بسيط للمميعة

فمن أبرز شيوخهم الذين حذّر منهم العلماء: علي الحلبي، مشهور حسن، المغراوي، عبد الرحمن عبد الخالق، مصطفى العدوي، وغيرهم من الجهلة، وكل من هولاء من السرورية وهم المبتدعة، قلت وإنّ المميعة داهنوا الإخوان وتعاونوا معهم من أجل مصلحة الدعوةٍ كما زعموا، فلم يصلحوا وما صلحوا، وهم أيضا قوم تركوا الجرح والتعديل، ولهذا قد اتضح في الأيام أنه ما يوجد واحد أضعف حجة لرأيه منهم، فإنهم من أجهل الناس، يا ترى كيف يتمسحون بعلماء السلفِ ليُقال إنهم يتبعون العلماء، بل خالفوهم منهجًا ويتبعون ما تشابه من كلامهم ابتغاء الفتنة ويتركون المحكم من أقوالهم...

الشُّبهَةُ الأُولى

الشبهة الأولى: «والله يا أخي، الرجل أثنى عليه العلماء، وأنت آت بعالم واحد يجرح عليه؟!»، قلنا: إن هذا الاعتراض لسخف، ما لهً من دلًيل مقوّ له، قلنا: وعلى القائل به أن يقيم باعتراضه دليلاً، فقد قعّد العلماء قواعد معروفة عند أهل العلم، ومنها القاعدة: «الجرح المفسّر مقدّم على التعديل» ولو كان المعدّل من كان، مع إجلال الأئمة واحترامهم، ومعناها أن قول الجارح يقُدّم إذا كان مفسّرا ولو كثر المعدّلون.

قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «وأما إذا تعارض جرح وتعديل، فينبغي أن يكون الجرح حينئذ مفسّراً، وهل هو المقدّم أو الترجيح بالكثرة أو بالأحفظ؟ والصحًيح أن الجرح مقدّم مطلقًا إذا كان مفسّراً» ١

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله: «وعندي أن الجرح المعمول به هو أن يصفه بضعف الحفظ أو بالتساهل في الرواية أو بالإقدام على ما يدل على تساهله في الدين... فاشدد على هذا يديك تنتفع به عند اضطراب أمواج الخلاف» ٢

١ (اختصار علوم الحديث، ص ١٣٤-١٣٥)
٢ (إرشاد الفحول، ١/١٤٥)

وقال الزركشي رحمه الله: «والصحيح تقديم الجرح لما ذكرنا، يعني لأن تقديم الجرح إنما هو لتضمّنه زيادة خفيت على المعدِّل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدّل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدّله مائة قدِّم قول الواحد لذلك». ١

وقال النووي رحمه الله في شرح مسلم: «ولو تعارض جرح وتعديل، قُدِّم الجرح علي التعديل على المختار الذي قاله المحققون والجماهير، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدِّلين أكثر أو أقل، وقيل: إذا كان المعدِّلون أكثر قدِّم التعديل، والصحيح الأول لأن الجارح اطّلع على أمرٍ خفيٍ جهله المعدِّل».

وقال الإمام الصنعاني رحمه الله: «لكن الجارح أولى وإن كثر المعدِّل» ٢

وقال السيوطي رحمه الله: «وإذا اجتمع فيه، أي الراوي، جرحٌ مفسّرٌ وتعديل، فالجرح مقدّم ولو زاد عدد المعدّل، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء». ٣

قلت، ولقد سُئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي: «رجلٌ بعض العلماء يبدّعه وبعضهم لا يبدّعه، وبعض الطلاب يتبعه اتباعًا لقول من لا يبدّعه، فهل يجوز علي الإنكار عليه؟»، فأجاب رحمه الله تعالى:

١ (النكت، ٣/٢٦٤)
١ (سبل السلام، ١/١١٧)
١ (تدريب الراوي، ص ٣٦٤)

«هذا من الفتن الموجودة الآن على الساحة وقد طالت، رغم أن كثيراً من الشباب يعرفون الحق، بارك الله فيك، وأنه لا يُشترط في تبديع أحد أو الجرح فيه الإجماع، بل يُكتفى بقول الرجل الواحد في الجرح والتّعديل، فإذا جرّحه جماعة وبدّعوه فهذا يكفي المسلم الطالب للحق، أما صاحب الهوى فلا يكفيه شيء ويتعلّق بخيوط العنكبوت، فناسٌ قد ما علموا هذا الجرح ومشغولون، وناسٌ درسوا وعرفوا أن هذا رجل مجروح ويستحق الجرح، لأنه كذّاب، ساقط العدالة، لأنه يطعن في العلماء، لأنه يؤصّل أصولاً فاسدة لمناهضة المنهج السلفي وأهله، عرفوا هذا كله، وبعد النصح الذي لا يلزمهم، نصحوا وبيّنوا وأبى هذا الإنسان، فاضطرّوا إلى تبديعه، فما هو عذر لمن يبقى هكذا يتعلّق بخيوط العنكبوت: والله فلان زكّاه! والله ما أجمعوا على تبديعه! الذين ما بدّعوه يتقسّمون: ناسٌ ما درسوا ومعذورون، وناسٌ درسوه ويدافعون عن الباطل، وناسٌ درسوا وعرفوا ماذا عنده من الباطل وأبوا إلا المحاماة عن هذا المبتدع، هؤلاء لا قيمة لهم، والساكتون لا حجّة في سكوتهم، والذين جرّحوا وبيّنوا ما في هذا الإنسان من الجرح، يجب على المنصف أن يأخذ بالحق لأن الحجّة معهم، وليس لمن يتعلّق بخيوط العنكبوت التي أشرت إليها أيّ عذر أمام الله عز وجل، بارك الله فيكم». ١

قلنا: فالمميعة منهجهم العذرُ للكل، كل من يحبونه تراهم يبحثون له الاعتذار بدل النصيحة له، «لكن زكّاه هذا وذاك...»، «العلماء يثنون عليه وأنت تأتي بعالم واحد يجرح عليه؟!»، قلنا كلاً من اعتراضيهما هذين سخف تام، قلت وقد صدق الشاعر حين قال: وإن عناءً أن تفهم جاهلاً *** ويحسب جهلاً أنه منك أفهم.

---

١ (من شريط بعنوان: التعليق على كتاب الفتن من صحيح البخاري

الشُّبهةُ الثّانيةُ

الشبهة الثانية: الشيخ عبدالمحسن العباد لم يبدّع الحلبي، بل لقد أثنى عليه ثناءً، فالآن أيَحذِّر منه؟

قلنا إن اعتراضهم لسخف، «يا رجل هذا الشيخ العباد! ما بدّعه وإنما أثنى عليه وزكّاه»، قلنا: لو عرفوا مقصد الشيخ العباد حفظه الله بفاعه الحلبي، لهربوا من المقالة ولسكتوا، فإن الشيخ العباد لا يقرأ، وإذا أعطي بشيءٍ يحرقه، ويبني حكمه على الرجال مما كان يعرف عنهم من قبل، قلت ومن المعلوم أن الحلبي كان يظهر السلفية، قلنا ويكفي دحضا القاعدة المسبوقة: أن الجرح المفسّر مقدّم على التعديل وإن كثر المعدِّل.

الشُّبهةُ الثّالثةُ

الشبهة الثالثة : «إنه لا يقُبل جرح عالمٍ لأحدٍ حتى يجمع العلماء على ذلك»،

قلنا إن اعتراضهم لسخف، وهو خطأ بيّن، بل إذا جرح عالمُ ثقةً أحدًا ببيّنة وبرهان وكان معه الدليل فيجب اتباع الدليل، هذا كما يتُعامل مع جميع مسائل الدين الفقهية وغير الفقهية، إذا تكلم عالم في مسألةٍ بدليل فيجب قبول قوله للدليل، ونحن أمِرنا باتباع الدليل، فلا يجوز أن يردّ الدليل بحجة أنه قد اختلف في هذا الرجل، بل يجب اتباع الدليل الظاهر، فمن ظهر له الدليل فلا يجوز له أن يدعه بحجة أن هناك خلافاً،

فإن الخلاف لا يُحتجّ به، وقد بيّن ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، وابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه رفع الملام، إجماع العلماء على أن الخلاف لا يحتجّ به، بل الخلاف ضعيف محتاج إلى الدليل، كما قال تعالى: {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ}. ١

الشُّبهةُ الرَّابعةُ

الشبهة الرابعة: «لماذا تمتحنون الناس بالشيخ ربيع؟!»

قلنا: الامتحان بأهل الفضل وأهل العلم هذا مما قد جاءت فيه النصوص، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»، فقد دلّ هذا الدليل وغيره على أنه يُمتحن بأهل الفضلِ وأهل العلم، ولا حرج في ذلك، وهكذا امتحان السلف رحمهم الله تعالى الناس بمعاوية، بقولهم: «معاوية عندنا سترٌ، فمن هتك الستر أوشك أن يدخل على غيره»، أو بهذا المعنى، وهكذا من بعدهم. لكن لا يجعل هذه المسألة فرصة لإسقاطِ الناس أو لتشويههم، وما يحصل بين الناس من الخصومات الشخصية لا يُمتحن به، وينظر فيمن يتكلّم في أهل العلم: لماذا؟ هل لأنه يتكلم فيهم بسبب تحذيرهم من البدع وأهلها؟ فإذا كان كذلك فهذا يُحذّر منه، والشيخ ربيع بن هادي المدخلي رحمه الله هو عالم كبير معروف عند أهل السنة، بل ولقد قال الإمام الألباني رحمه الله تعالى: «لا يطعن فيه إلا جاهل أو صاحب هوى».

١ (سورة الشورى: ١٠)

قلت: قال الإمام البربهاري رحمه الله: «وإذا رأيتَ الرجل يحب أبا هريرةٍ وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنّة إن شاء الله»، وقال أيضًا: «وإذا رأيتَ الرجل يحب أيوب وابن عون وابن إدريس الأودي والشعبي — وذكر جماعة من الفضلاء فاعلم أنه صاحب سنّة»، وقال أيضًا: «وإذا رأيتَ الرجل يحب أحمد بن حنبل والحجاج بن المنهال وأحمد بن نصر وذكرهم بخيرٍ وقال قولهم فاعلم أنه
صاحب سنة»[1]
قلنا ولقد سمعنا اعتراض أحدهم، كادت بسماعه تسلي الكثالى إذ قال معترضاً: «الذين يمتحنون الناس بالعلماء هؤلاء حزبيّون»، فسأله صاحبه: «لماذا؟» فأجاب: «قاله ابن تيمية» فجعل يسوق لكلام الشيخ، قلنا: إن جوابنا أنه كذب على ابن تيمية رحمه الله تعالى، لأنه لو قرأ الصفحة وأتم قراءتها لوجد أن ابن تيمية قصده هو، فهو كذّاب مجرم بتر كلامه، يقوّله ما لم يقل بأن الامتحان بالعلماء بدعة، فبدأت أبحث حتى إني وجدته كاذباً، بتر كلامه وألبس على متعصبيه تلبيساً ليدافع عن الشرٍ الذي يحمله هو وحزبه، ثم ولو فرّضنا القول المنسوب إليه، فليس معصوماً حتى لا يزلّ رحمه الله، فبحثت عن الكلام المنسوب الذي ساقه هذا الكذاب المدعى بعبد الرحمن الحسن وهو الصومالي المفتون، فوجدت ما أحال عليه الكذاب، وعندي طبعة دار الوفاء وكلامه كان جواباً على سائل سأله عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تفترق أمتي ثلاث وسبعين فرقة"، ما الفرق؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف؟".

---

١ (شرح السنّة للبربهاري)

فأجاب رحمه الله إلى أن قال بعد الكلام الذي ساقه السروري "وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله...". فكان الغرض من كلامه التعصب الذي هو عين فعل المفلسين الكاذبين من السرورية وغيرهم، ومن ثم قلنا: أن غالب ما يأتي بسياقه الإخوان المفلسون المفسدون من السرورية وغيرهم، يبترون منها ما يشتهون ويتأولونها سوء التأويل، فإذ صح أن الغرض من كلامه رحمه الله تعالى التعصب، تبرز من ذلك خطورة هولاء السرورية والمميعة على الأمة الإسلامية، وننتهي بسياقنا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية إذ قال: "معرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان ."[١]

الشُّبهَةُ الخامِسَة

الشبهة الخامسة: «التبديع مسألة اجتهادية»، قول المميعة هذا يقصدون به تدمير علم الجرح والتعديل ومسائله، وهذا من جهلهم هداهم الله لأنه إذا جرح عالم ثقة أحدا ببيّنة وبرهان وكان معه الدليل فيجب اتباع الدليل، وهذا كما يتعامل مع جميع مسائل الدين الفقهية وغير الفقهية، إذا تكلّم عالم في مسألة بدليل فيجب قبول قوله للدليل، ونحن أمرنا باتباع الدليل، فلا يجوز أن يردّ الدليل بحجة أنه قد اختلف في هذا الرجل، بل يجب اتباع الدليل الظاهر، فمن ظهر له الدليل فلا يجوز له أن يدعه بحجة أن هناك خلافا، فإن الخلاف لا يُحتجّ به، وقد بيّن ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، وابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه رفع الملام

---

١ مجموع الفتاوى ١٥/٣٣٠

إجماع العلماء على أن الخلاف لا يُحتجّ به، بل الخلاف ضعيف محتاج إلى الدليل، كما قال تعالى
{وما اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ}[١]

الشُّبهةُ السَّادِسَةُ

الشبهة السادسة: «المشايخ أثنوا على جمعية إحياء التراث، فالآن هل يبُدّع عليهم عندكم؟!»، قلنا لقد أجاب الإمام العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى على هذه الشبهة في كتاب تحفة[٢] المجيب

والحزبيون ملبّسون، فيأتون المشايخ الأفاضل بمن هو موثوق به عندهم من أهل السنة، ويقولون: يا شيخ، قد حقق الله الخير الكثير على أيدينا، وقد ذهبنا إلى إفريقيا، وهم في الحقيقة ذهبوا ليفرقوا كلمة المسلمين، وذهبنا إلى إندونيسيا، وإلى باكستان، وإلى كذا وكذا، والشيخ حفظه الله يصدّق، وقد ردّ على عبد الرحمن عبد الخالق، وأنا متأكد أن الشيخ إذا اتضح له أمرهم سيتبرأ منهم

انتهى كلامه رحمه الله تعالى

---

١ (سورة الشورى: ١٠)
٢ (تحفة المجيب صفحة ٢٠٩)

الشُّبهَةُ السَّابِعَةُ

الشبهة السابعة: «الشيخ الألباني أثنى على الحلبي والحويني! والشيخ الوادعي قد أثنى على الحجوري وزكّاه!» قلنا إن التزكيات ليست شهادات للممات، فكما قال السلف: «الحي لا تؤمن عليه الفتنة»، قلنا: إن التزكيات لَيست شهادات إلى الممات وهذا قول كل من أدركناه من العلماء، ونعترض بقصة الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما حصلت منها فلقد أعطى عمر رضى الله عنه تزكية لعبد الرحمن بن الملجم وهو الخارجي المعروف وأدى له من تزكية وراسل عمرو بن العاص وهو والي مصر [أرسلت إليك رجلا هو عبد الرحمن بن ملجم من أهل القرآن آثرتك به على نفسي...] فهل قال الصحابة لما اتضح أمر ابن الملجم لقتله عليّ رضي الله عنه [لكن أعطي بتزكية من عمر بن الغطاب! فإذا أردت تبديعه فتبدع على عمر]؟! لا وربي لم يقولوا من السخف الباطل الذي تقوله السرورية، قلنا منتهي الباب: وإن عناء أن تفهم جاهلا .ويحسب جهلا أنه منك أفهم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله
وسلم على أشرف الأنبياء
والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله
.وصحبه أجمعين